العولمة وحقل العلاقات الدولية(*)

أ.د.نادية محمود مصطفى

يحسن في البداية توضيح المنطلقات التي يُمكِن أن نقترب من خلالها من موضوع العلاقة بين العولمة وبين التطورات التي شهدها فرع العلاقات الدولية، وكذلك بيان الدوافع التي تحكم تناول مثل هذا الموضوع. كما يقتضي الأمر توضيح الضوابط المنهجية التي تحكم هذا الاقتراب:

أولاً: بالنسبة إلى المنظورات التي اقتربت من خلالها إلى الموضوع، فإنها ترتبط مباشرة بمجال نظرية العلاقات الدولية وتحديدًا باهتمامي في متابعة تطور علم العلاقات الدولية منذ نشأته كنظام دراسي مستقل مع بداية هذا القرن خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، فالأجدر عند طرح موضوع العولمة والعلاقات الدولية، أن يتم وضع المرحلة الحالية من دراسة العلاقات الدولية في سياق المراحل الأخرى السابقة من تطور هذا العلم ، حيث إن ذلك الموضوع أيضًا مثل غيره من الموضوعات النظرية في العلاقات الدولية، تطور حوله منظورات عدة في نطاق النسق المعرفي الغربي. وبالتالي، يُطرَح سؤال عن مدى إمكانية تقديم رؤية إسلامية حوله، انطلاقًا من وجود إمكانيات طرح منظور إسلامي للعلاقات الدولية بصفةٍ عامة. فإلى جانب منطلق مجال التخصص، هناك منطلق الإطار المرجعي الذي يُمكِن من خلاله تلمس أبعاد هذا الموضوع.

ثانيًا: وفيما يتصل بالدوافع التي دفعتني إلى الاقتراب من الموضوع، فهما دافعان أساسيان: **الأول،** هو غايات العمل البحثي النظري، ولكن على ألا يكون منفصلاً عن متطلبات الواقع، وأقصد بالواقع هنا واقعنا نحن في الجنوب، وفي قلب هذا الجنوب العالم الإسلامي الذي ننتمي إليه.

فعلينا أن ندرك إلى أي حد تُقدم أطروحات العولمة على المستوى النظري والفكري وكذلك سياسات العولمة على مستوى الواقع، تحديات لهذا الجنوب وتحديات لهذا القلب منه الذي ننتمي إليه، ومن ثم فإن الدافع إلى الاقتراب من هذا الموضوع هو أنه يمثل تحديًا فكريًا نظريًا بقدر ما يمثل تحديًا عمليًا متصلاً بالسياسات.

والدافع الثاني، هو أن هذا الموضوع طُرِح ودُشن ونُوقِش بقوة في الأدبيات الغربية لعلم العلاقات الدولية خلال التسعينيات، ثم بدأت موجة مناقشته لدينا في الدائرة العربية. وهناك حاجة ماسة إلى تلمس مدى الاختلاف أو الاتفاق بين روافد المدرسة الغربية في علم العلاقات الدولية

(*)د.نادية محمود مصطفى: العولمة وحقل العلاقات الدولية، (في): د.حسن نافعة، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف وتحرير): العولمة والعلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (1)، العام الجامعي 1998-1999، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.

حوله. ويقصد بالاتفاق أو الاختلاف هنا الاتفاق أو الاختلاف في الاتجاهات النظرية. وهذه نقطة مهمة؛ لأنه يُمكِن أن نفهم الاختلاف حول العولمة إذا أدركنا أنها تنطلق من اختلافات من واقع المنظورات التي يبدأ بها الدارسون مثل المنظور الواقعي، والمنظور الليبرالي، والمنظور الهيكلي.

وهذه أمور يجب أن تُبحث؛ لنعرف ما إذا كانت هناك ردود فعل سلبية أو إيجابية من دائرتنا العربية الإسلامية تجاه هذا الموضوع في بعده الفكري أو في بعده العملي المتصل بالسياسات. ولماذا؟ وأين مناط الاختلاف؟ وهل يمكن أن تكون هناك دوائر للاشتراك في الآراء أم لا؟

ثالثًا: وبالنسبة إلى الضوابط المنهجية، فإنني لا أُقدم رؤية فكرية ذاتية خاصة بي عن ماذا أرى في العولمة، ولكن أُحاوِل أن أُقدِم أبعادًا أو نتائج عملية منهجية منظمة تبين كيف يتم التفكير في موضوع العولمة في الأدبيات المختلفة. بعبارة أخرى، أُحاوِل أن أُقدِم خبرتي عن حالة البحث والدراسة في هذا المجال في شكله المتعلق بالأدبيات الغربية أولاً، وهذه هي الناحية المنهجية الأساسية التي يجب أن نُركز عليها. كما سأُحاوِل أن أبين حالة ذلك الموضوع من المنطلقين اللذين قمت بتحديدهما. ولهذا، فإنني أميز في أدبيات العولمة بين ما يتصل بتناولها على مستوى التنظير وبين ما يتناولها على مستوى الأيديولوجية وعلى مستوى السياسات، فهناك سياسات للعولمة، وهناك فكر خاص بها، كما هناك تنظير أو تشخيص لتجلياتها أو أبعادها أو القوى المفسرة لها أو آلياتها.

وسوف ينقسم هذا الطرح إلى جزئين:

الأول: ويتناول خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأطروحات العولمة. **وأما الثاني:** فيتضمن مقترحات إجمالية حول مستويات بحثية ثلاثة يمكن من خلالها المساهمة في تطوير رؤية إسلامية لهذا البعد في مجاله النظري والفكري والعملي.

الجزء الأول: العلاقات الدولية فيما بعد الحرب الباردة وأطروحات الحداثة:

أُحاوِل هنا أن أنظر إلى موضوع العولمة في نطاق التطور الذي مرت به دراسة العلاقات الدولية في المراحل السابقة من قبل، وما أضحت عليه في ظل المرحلة الراهنة، وهي المرحلة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وتفكك الكتلة الشرقية، على اعتبار أن التطور في دراسة العلاقات الدولية قد اقترن إلى حدٍ كبير خلال القرن الماضي بتطورات أساسية على ساحة العلاقات الدولية ذاتها. ومن ثم، كلما تطور حدث دولي جوهري، فإنه يفرض تحديات أساسية في مجال التنظير من حيث الاقترابات ومضمون المناهج. ولهذا؛ فإن المرحلة الراهنة في دراسة العلاقات الدولية –مرحلة التسعينيات– ثار خلالها جدل أكاديمي، وفي غمار

هذا الجدال وفي جانب أساسي منه، طُرِح موضوع عولمة السياسات الدولية؛ ولذا نستطيع أن نميز بين دائرتين للجدال:

الدائرة الأولى، ومركزها الدراسات حول خصائص العلاقات الدولية ونهاية الحرب الباردة. **والدائرة الثانية**، ومركزها الدراسات حول العولمة، وتتمحور حول ثلاثة أسئلة أساسية طرحتها دراسات نظرية العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهي:

هل تغير العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وهل دخل عصرًا جديدًا؟

وما سمات هذا العصر؟ وما الاختلاف بينه وبين ما سبق؟

ولقد طرحت الدراسات هذه الأسئلة في غمار الاهتمام بتفسير نهاية الحرب الباردة؛ أي لماذا انتهت هذه الحرب؟ فهل لأن العالم تغير، أم أن الحرب الباردة حين انتهت أدت إلى تغير العالم، ومن أحد ملامح هذا التغير العولمة؟ وبالنظر في أدبيات نظرية العلاقات الدولية في هذه المرحلة، نجد أن أحد السمات الأساسية هي الربط بين نهاية الحرب الباردة وبين التحديات التي تطرحها على مجال دراسة العلاقات الدولية.

وتعتمد هذه الدراسة على خمسة نماذج أساسية من هذه الأدبيات، في محاولة للإجابة عن مجموعتين من الأسئلة:

المجموعة الأولى:

ما هي حالة العلاقات الدولية بصفةٍ عامة، هل حدث فيها تغير نحو (الأفضل) أو (الأكثر) استقرارًا؟

ما هي القضايا التي تُثيرها التحولات العالمية الراهنة؟ وما هي الآثار بالنسبة إلى الجنوب بصفةٍ خاصة؟

وعلى ضوء القراءة المقارنة في هذه النماذج، أستطيع قول إنه ليس هناك اتفاق حول حالة العلاقات الدولية، فالبعض مثل "هاليداي" يقول إن هناك احتياجات مهمة وضرورية لتنظير جديد في مجال العلاقات الدولية على ضوء ما فرضه انتهاء الحرب الباردة من تحديات، وهو يقول من ناحية أخرى إن الحالة القائمة للعلاقات الدولية واتجاهها المستقبلي لا يعني بالضرورة الاتجاه نحو درجة أكبر من الاستقرار أو التعاون، ولكنها ستشهد حالة صراعية، أما "روزناو"، فيتكلم عن حالة الفوضى أو الاضطراب في العلاقات الدولية أو في النظام الدولي. وقد قال إن هذه الحالة في حد ذاتها في حاجة إلى تنظير جديد. وهناك البعض مثل "آدمز روبرت" قال إن ما تشهده العلاقات الدولية من مظاهر قد تبدو لدى البعض من مظاهر التحسن بعد نهاية الصراع الأيديولوجي، ليست تغيرات حقيقية في خصائص العلاقات الدولية بقدر ما هي مؤشرات ظهرت نظرًا لتوافق ظروف معينة، ومن أبرز هذه المظاهر ما ارتبط بالشرعية الدولية. وينظر فريق رابع

إلى أن العلاقات الدولية تغيرت تغيرًا جذريًا؛ ذلك لأنه يتحدث عن هيكل النظام الدولي وليس عن حالته، حيث بعد انتهاء القطبية الثنائية حدث تغير جذري في هذا الهيكل.

وأخيرًا، نجد الاتجاه الذي يقول إن العالم يتجه نحو درجة أكبر من الانسجام والتعاون أو الاستقرار، وفق مقولات العولمة الأساسية.

ومن قلب مناقشة هذه التصورات، تثور عدة قضايا نظرية وعملية على حدٍ سواء. هذه القضايا نستطيع أن نُسكنها في نطاق الافتراضات أو المقولات الأساسية التي تُبنى عليها المنظورات المختلفة، وهي: العلاقة بين الداخلي والخارجي، والفواعل الدولية، وقضايا التفاعلات الدولية وأنماطها وأدواتها. فهذه محاور تتبلور حولها مقولات الواقعية، والليبرالية، والهيكلة، والتعددية، على نحوٍ يبين الاختلاف بينهم حول هذه الأمور، ومن ثم نجد أن الجدل الذي ثار حول خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة خلال التسعينيات، إنما يثور حول هذه المحاور. فعلى سبيل المثال، نجد "هاليداي" يتكلم عن اختفاء الصراع المسلح والعنف من دائرة إدارة العلاقات الدولية خاصة بين القوى الكبرى، وعن التغير في خريطة العالم، وكذلك سقوط الشيوعية في أوروبا، وما معنى هذا السقوط، وكيف يمكن أن يتم تفسيره؟، كما يتكلم عن قيم التوحد أو التجانس في المجتمع الدولي ليس على صعيد العلاقات فقط وإنما أيضًا نماذج الدول، وعن مصاعب أو إشكاليات انتشار الديمقراطية وعلاقتها بالسلم والأمن الدوليين، وعن عولمة الرأسمالية في سياقات دراسات حول خصائص العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة لم يرد مصطلح العولمة بها إلا باعتباره أحد العوامل، هذا إلى جانب تناوله تنامي دور فاعلين جدد (مثلما تكلم "روزناو")، و إلحاح قضايا الاعتماد المتبادل، وأزمة السلطة على مستوى الدولة أو على مستوى الهياكل الجماعية للسلطة. وهذه أمور من مُسمياتها يُمكِن تصنيفها في المجالات الخاصة بدراسة العلاقات الدولية.

ولكن في قلب هذه التحليلات الشاملة، ماذا نجد حول الجنوب؟

مثلما سبق القول، إن الدراسات النظرية ليست في حد ذاتها غاية مهمة، ولكن يجب أن نُوظفها إلى حدٍ ما وأن نحاول تحقيق فائدة علمية وعملية منها. فمن واقع دائرتنا في الجنوب وفي العالم الإسلامي، يجب أن ننظر إلى هذه الدراسات لنعرف ماذا يُقدم الغير؟، وأيضًا ماذا يُقدِم بشأن وضعنا على وجه الخصوص، سواء على مستوى التنظير أو على مستوى السياسات؟ فحول هذا الأمر بصفةٍ عامة، نجد أنه تم تناول موضوع الجنوب بصورةٍ أو بأخرى على مستوى هذه الدراسات الشاملة باعتباره ما زال مصدرًا أساسيًا من مصادر التوتر في النظام الدولي، نتيجةً لتفاوت الفجوة بين الشمال والجنوب، وأيضا نتيجةً لتعثر عمليات انتشار الديمقراطية وعمليات التنمية على النمط الرأسمالي، وهكذا.

المجموعة الثانية:

ما الجديد الذي تُقدمه الأدبيات حول هذه الخصائص مقارنة بما سبق؟ فهل نعيش عصرًا جديدًا للعلاقات الدولية؟ ومن ثم، هل تم دراسة العلاقات الدولية بمرحلة ورؤية جديدة أيضًا؟

إن المرحلة التي بزغ فيها مصطلح العولمة تُقدم أسئلة –أو إجابات– ليست جديدة، ولكن الجديد هو أنه قد حدث درجة أعمق من التغيرات، فحين نتحدث عن تنامي دور الفاعلين من غير الدول الآن هذا ليس جديدًا، بل مطروح منذ أواخر الستينيات بكثافة في أدب العلاقات الدولية. وعندما نتحدث عن قضايا جديدة للتفاعلات الدولية غير القضايا العسكرية الأمنية التقليدية التي انبعثت في ظل المنظور الواقعي، فهذا مطروح من قبل في مرحلة السبعينيات عن قضايا الاقتصاد السياسي، وهكذا. كذلك، إذا كانت الواقعية التقليدية قد قالت بانفصال الداخلي عن الخارجي، وإذا كان الاعتماد المتبادل قد تحدث عن التفاعل بين الداخلي والخارجي، ففي المرحلة الحالية يوجد حديث عن اختراق الخارجي للداخلي. وبالنسبة إلى قضايا التفاعلات الدولية، فإذا كان في البداية حدث تركيز على القضايا العسكرية الأمنية السياسية التقليدية، ثم كان انتقال في مرحلة السبعينيات إلى الاهتمام بقضايا الاقتصاد السياسي إلى جانب القضايا السياسية الأمنية، فإن المطروح الآن إلى جانب هاتين المجموعتين من الموضوعات قضايا ذات أبعاد جديدة، وذلك مع بروز أهمية القضايا ذات الأبعاد الثقافية والحضارية والاجتماعية. وبالنسبة إلى أنماط التفاعلات، فإنها ليست صراعية فقط وليست تعاونية بدرجة أساسية، ولكن ليس هناك استقرار على حالات معينة. وذلك عكس مرحلة الخمسينيات والستينيات حين كان هناك تركيز على الصراع، وعلى عكس مرحلة السبعينيات والثمانينيات حين كان الحديث عن احتمالات التعاون أكبر، حيث نعيش هذه المرحلة في مناخ من القلق. بعبارة أخرى، السائد الآن هو الحديث عن حالة من الفوضى والاضطراب. أما عن محرك العلاقات الدولية أو محرك التفاعلات الدولية، فلم يعد هو الصراع من أجل القوة فقط وفق منظور الواقعية، ولا التنافس التعاوني من أجل الرخاء وفق منظور الاعتماد المتبادل، ولكن ظهر الصراع حول النموذج الحضاري إلى جانب هذه الأمور الأخرى.

ولهذا؛ فإنه على ضوء فهم الخصاص الراهنة للمرحلة الحالية كما طُرِحت في الأدبيات الغربية ومقارنتها بخصائص المراحل السابقة من تطور دراسة العلاقات الدولية، أستطيع القول إن ما تشهده المرحلة الحالية هي درجة أكثف وأعمق من أمور ظهرت من قبل، فمثلاً الحديث عن أزمة الدولة القومية كفاعل دولي بالمقارنة بفواعل أخرى أو بهياكل عالمية هو جدل قائم منذ أوائل السبعينيات أو منتصفها، ولكن الذي حدث فيه هو وجود درجة أكبر من التعميق والكثافة نتيجة اختلاف أو تطور أوضاع كثيرة في المرحلة الحالية يُركِز عليها بدرجة أكبر المجموعة الثانية من الأدبيات، وهي التي تحمل عنوان العولمة. حقيقة أن العولمة جاءت كمتغير من المتغيرات في صياغة تصورات أساتذة العلاقات الدولية، ولكن البعض الآخر من الأدبيات اختص أساسًا

بدراستها. ولا أريد أن أكرر أمورا سبق وقيلت خلال العامين الماضيين حين بدأ الاهتمام يزداد من دوائرنا العربية والأكاديمية بموضوع العولمة، فإن هذا الموضوع كُتِب فيه كثير جدًا ومن زوايا مختلفة وعلى نحوٍ لم يعكس خطاب واحد ولم يعكس موقفًا واحدًا لدرجة جعلت البعض يقول إن هذا المصطلح إنما هو مصطلح غامض أو مصطلح طنان، أو أن له تعريفات بقدر ما يوجد من الدارسين، وهكذا.

ولذلك؛ فإن أحد أسباب اقترابي من هذا الموضوع على النحو الذي أوضحته، هو محاولة تحديد حالة البحث والدراسة حول هذا المصطلح بعملية منهجية، وهو هذا الدافع لكشف النقاب عن أسباب هذا الغموض والتداخل. وذلك على ضوء تحديد مجموعة من الأدبيات على نحوٍ يكشف الغموض في المفهوم ويحاول تفسيره في نفس الوقت، فلقد تم مسح مجموعة من القراءات بعضها شامل تحت عنوان العولمة والسياسات الدولية، أو العولمة: منظور جديد، أو خطاب العولمة في الدوريات الخاصة بالعلاقات الدولية، وهناك مجموعة أخرى من الأدبيات الجزئية أي التي تتناول على سبيل المثال العولمة والتجارة، أو العولمة والدولة، أو العولمة والثقافة، أو العولمة والإدارة، وهناك مجموعة ثالثة من القراءات لا تحمل عنوان العولمة، ولكنها في صميم موضوعاتها وفي جانبها التنظيري الكبير، كما هي مثلاً في الدراسات الثلاث التي قدمها "هنتنجتون" في شكل مقالات تحت عنوان "صدام الحضارات"، وتحت عنوان "الثقافة الغربية متفردة ولكنها ليست عالمية".

ولقد فصل الكتاب الذي أصدره "هنتنجتون" هذه الموضوعات. كذلك، هناك أيضًا موضوع "نهاية التاريخ". فهذه أدبيات لا تحمل عنوان العولمة، ولكن محتوياتها وأساليب طرحها في صميم هذا الموضوع.

وما سأقدمه في هذا الموضع هو نتائج القراءة في الأدبيات العامة الشاملة، وهي التي تمت على ضوء مجموعتين من الأسئلة الإشكالية:

المجموعة الأولى: وهي خاصة بإشكاليات التعريف والتشخيص للعولمة: فما المقصود بالعولمة؟ وما هي مداخل الاقتراب منها؟ هل هناك تعريف محدد لها في نطاق دراسة العلاقات الدولية، وإن لم يكن فلماذا؟ وإن كان هناك أكثر من تعريف، فما هو التعريف الأكثر وضوحًا في مجال العلاقات الدولية؟ بعبارة أخرى، كيف يتم تشخيص ملامح الظاهرة من حيث مضمونها، ومن حيث تجلياتها، ومن حيث العوامل والقوى المفسرة لها؟

المجموعة الثانية: وتتصل بإشكاليات التقييم، أي كيف قيم الباحثون ما للعولمة من آثار على حالة العلاقات الدولية أو على حالة النظام الدولي؟

بمعنى: هل تتجه نحو درجة أكبر من التجانس والتوحد، أم على العكس مازال هناك قوة دفع نحو التفكك والاختلاف وعدم التجانس؟ وهكذا.

* **بالنسبة إلى المجموعة الأولى من الإشكاليات**، فقد استطعت أن أستخلص مجموعة من الاتجاهات العامة. فمن ناحية، يتأكد أنه ليس هناك تعريف واحد ومحدد للعولمة، وهذا يرجع إلى تعدد الاقترابات. ومن ناحية أخرى، لا يهتم البعض بتقديم تعريف بقدر ما يتهم بتوضيح ما الذي يقصده بالعولمة.

ومن ناحية ثالثة، اختلط تعريف العولمة بالعديد من المصطلحات المتداخلة معه كالاعتماد المتبادل، والتحرير، والتدويل في المجتمع الدولي، وعبر القومية، وهكذا.

وأهم نقاط الاختلاف حول الإجابة مرجعها أن هناك من يهتم برصد تجليات العولمة كظاهرة أو كعملية، وهناك من يهتم بفكر العولمة أي نطاق أيديولوجيا العولمة؛ ولذا فالبعض يرى أنها حالة مبتغاة والبعض يرى أنها ليست كذلك. أيضا، في حين ركزت بعض الأدبيات على الأبعاد الاقتصادية أو السياسية فقط بدرجة أساسية، فإن البعض الأخر كان أكثر اهتمامًا بمضمون العولمة الشامل؛ بمعنى أنها ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية في نفس الوقت. وإذا كان الاقتصاديون قد ركزوا على العولمة الاقتصادية والمالية، فإن منظري العلاقات الدولية كانوا أكثر اقترابًا من المضمون الشامل متعدد الأبعاد للعولمة باعتبارها عملية متعددة الأبعاد اقتصادية وسياسية، والأهم –وهو الجديد في هذه المرحلة– هو التركيز على البعد الاجتماعي والثقافي والحضاري في المرحلة الراهنة من تطور العلاقات الدولية. ويرجع هذا إلى جانب كبير من التطور التقني في مجال المعلومات والاتصالات والمعرفة وهكذا.

وعلى ضوء هذا الاستنتاج عن اقتراب منظري العلاقات الدولية اقترابًا شاملاً من العولمة، فإنني أرى أن مجال دراسة العولمة كعملية شاملة متعددة الأبعاد إنما يدخل في مجال دراسات العلاقات الدولية بدرجة أكبر؛ باعتبارها مجال من مجالات التغيير العالمي الذي رصدته دراسات كثيرة تحت هذا العنوان "Global Change". ولقد حددت هذه الدراسات أبعادا كثيرة لهذا التغيير العالمي: سياسية واقتصادية وعسكرية، والأهم أنه بدأ يظهر العامل الاجتماعي والثقافي، خاصة ما يتصل بدور الأديان. ولعل أهم المؤشرات على هذا الأمر طرح "صدام الحضارات"، فهو ينطلق من بُعد ثقافي حضاري كبير جدًا، ويعد هذا من أهم أسباب الاختلافات الأساسية بين طرح "هنتنجتون" وبين الانتقادات المتراكمة التي واجهها.

* **وبالنسبة إلى المجموعة الثانية**، والتي تتصل بتقويم الآثار الناتجة عن العولمة، فإننا نجد أنفسنا ما بين اتجاه تُقدِمه الليبرالية الجديدة يتكلم عن الآثار التجانسية التوحدية الاستقرارية لعمليات العولمة على الصعيد الاقتصادي بصفة خاصة، ثم نجد اتجاهًا ثانيًا يرفض أن يكون هناك أثر استقراري تجانسي توحدي لعمليات العولمة خاصة في أبعادها الاقتصادية، ويُشِير إلى ما تُحدِثه من تفاوتات بين الشمال والجنوب وفي داخل دول الشمال نفسها وكذلك الأمر في داخل دول الجنوب، وهذا على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي

الثقافي أيضًا، ثم هناك اتجاه ثالث يقرِن دائمًا بين الثُنائيات، فيزيد الأمور وضوحًا، وهذه الثنائيات مثل: المحلية Localization والعالمية Globalization، في محاولة دائمة للقول بأنه بقدر ما هناك عوامل تفكك في النظام العالمي فهناك أيضًا عوامل تؤدي إلى التجمع، وبقدر ما هناك عوامل تسعى إلى التنميط فهناك عوامل تُبرِز الخصوصيات.

وإجمالاً، وعلى ضوء القراءة المقارنة في مجموعة من الأدبيات في مجال نظرية العلاقات الدولية فيما بعد انتهاء الحرب الباردة، وفي مجموعة أخرى من الأدبيات في مجال العولمة، أخلص من هذه المقارنة المنهجية إلى أربعة أمور:-

أولها: أن الجدل حول العولمة قبولاً أو رفضًا، وتعريفًا بطريقة معينة أو حول آثارها، هو انعكاس للجدل بين مدارس كبرى (الواقعية، الليبرالية، الهيكلية، التعددية). ولذا؛ فإن متخصص العلاقات الدولية لا يستطيع فصل دراسة العولمة عن دراسة المنظورات الكبرى في مجال علم العلاقات الدولية، فالواقعيون ينظرون إلى مقولات الليبراليين حول العولمة بطريقة معينة، وهكذا أيضًا التعدديون أو المدرسة ذات الجذور الماركسية.

ثانيها: الغموض وعدم الوضوح إنما هو بسبب اختلاف المدارس، فضلاً عن طبيعة المرحلة، فهناك اتفاق أننا في مرحلة متغيرة، والجميع يحاول أن يفهمها بطريقة جديدة، ولكن العولمة لا يمكن أن تكون منظورًا سائدًا -وفق مقولات الليبرالية- في مجال دراسة العلاقات الدولية؛ لأنها موضع جدال من واقع منظورات أخرى في الحقل الخاص بنظرية العلاقات الدولية. وعن الأسئلة المطروحة حول مضمون العولمة وكذلك القوى والآليات الخاصة بها، فهي ليست جديدة بل طُرِحت من قبل في مراحل سابقة، ولكن الإجابة عنها اختلفت لتعكس درجة أكبر من العمق واتساع النطاق والكثافة.

ثالثها: وهذه الملاحظة هي الأكثر أهمية في نظري، وهي أنه في مجال نظرية العلاقات الدولية، نجد العوامل المفسرة للعولمة باعتبارها عملية متعددة الأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية تتلخص في مجموعتين من العوامل؛ فعلى جانب، هناك آثار نهاية الحرب الباردة التي كشفت عن كثافة وعمق تغيرات كانت تتكون بطريقة تراكمية. وعلى جانب آخر، تأتي عملية التطور التكنولوجي في المجال الاتصالي والمعرفي بدرجة أساسية.

رابعها: هو بروز أهمية البعد الثقافي الحضاري في الدراسات؛ ولذا فإن الجنوب لم يعد يُواجِه تحديات أن ينظر ما الذي لدى الآخر وأن يقرر ما الذي يختاره، فلقد أصبح هناك عمليات اختراق خارجي كبيرة جدًا للجنوب، ليس فقط على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولكن أيضًا -وهذه هي الدرجة العليا من الخطورة- على المستوى الثقافي والاجتماعي الحضاري.

الجزء الثاني: محاولة تطوير رؤية إسلامية إجمالية عن هذا الموضوع:

وذلك على ثلاثة مستويات: التنظير، والأيديولوجيا، والسياسات. فإن الاهتمام بالإنتاج النظري والفكري الغربي في العلوم المختلفة لا يكون في حد ذاته هدفًا ولكنه منطلق لمحاولة تطوير رؤية أو رؤى ذاتية حضارية قومية كانت، أو إسلامية، أو غيرها وفقًا للإطار المرجعي الذي تستند عليه. والبعض يقول إن هذا ليس ممكنًا؛ لأنه لا يوجد فكر للغرب أو فكر للجنوب، ولكن هناك مدارس فكرية كبيرة تنقسم بينها الأدبيات الغربية والأدبيات التي تكتب بأقلام أبناء الجنوب، إلا أنني لدي قناعة معينة أنه سواء فيما يتصل بالتنظير أو فيما يتصل بناحية السياسات يجب أن يكون هناك رؤى ذاتية حضارية لهذه الموضوعات، لماذا؟

إذا قرأنا بالتفصيل الانتقادات التي وُجهت إلى مقولات المدافعين عن العولمة، فإن أحد أهم الانتقادات هو:

أن مقولات العولمة تُعبر عن رؤية غربية للعالم، وتُهمِل رؤى حضارات أخرى في هذا العالم. وهذا الانتقاد ليس نابعًا ممن ينتمون إلى الإطار المرجعي الإسلامي وحسب. فهي عملية ليست ناتجة عن قناعات إيمانية معينة فقط، ولكن عن ضرورات بحثية أيضًا؛ على اعتبار أن المنظور الحضاري الإسلامي من الممكن أن يُقدم إسهامنا في مجال دراسة العلاقات الدولية وغيرها إلى جانب المنظورات الأخرى كالواقعية، والتعددية، والهيكلية، وهذا حول نفس المفردات:

المستوى الأول، وهو مستوى التنظير: فعلى ضوء محاولات تطوير منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية بصفة عامة، وباختصار المحاور التي تتبلور حولها مقولات المنظور المختلفة: العلاقة بين الداخلي والخارجي، وقضايا التفاعلات الدولية وأنماطها ومحركاتها، والفواعل الدوليين، ومستويات التحليل ووحداته، نجد أن الطرح الإسلامي حول تلك المحاور يتلخص كالآتي: فمن ناحية، وفيما يتعلق بمحرك التفاعلات الدولية، فإنه ليس الصراع من أجل القوة كما في الواقعية، وليس هو الصراع من أجل الرخاء كما هو في الاعتماد المتبادل أو التعددية، وليس هو الصراع بين الطبقات أو بين الرأسمالية وغيرها كما هو في الماركسية، ولكن مُحرِكها "الدعوة".

ومن ناحية ثانية، وفيما يتصل بقضايا التفاعلات، ليس هناك اهتمام مركز بالقضايا العسكرية السياسية الأمنية كما في الواقعية، أو بقضايا الاقتصاد السياسي كما في التعددية، ولكن هناك اهتمام وبدرجة أساسية بالقضايا ذات الأبعاد الثقافية الحضارية، والتي تُغلف القضايا السياسية والاقتصادية ولا تنفصل عنها.

ومن ناحية ثالثة، وفيما يتصل بأنماط التفاعلات وأدواتها، فإذا كان السؤال الشائع هو أن هل أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم في الإسلام هي الحرب أم السلام، فإن السؤال يُمكِن طرحه بطريقة أخرى، حيث إن هناك أنماط تفاعلية صراعية قتالية وأنماط تفاعلية سلمية في المنظور الإسلامي، وهناك ضوابط وحالات لكليهما. ومن ناحية رابعة، وفيما يخص مستوى التحليل أو

وحدة التحليل أو الفاعلين، فليست الدولة القومية كما في المدرسة الواقعية وليست الدولة أساسًا، أو فواعل من غير الدول كما في المدرسة الليبرالية التعددية، أو هياكل كلية مثل فكرة World System في المنظور الهيكلي، ولكن هي "الأمة" دون إنكار للتنويعات الهيكلية في داخلها.

وأخيرًا، وفيما يتعلق بالعلاقة بين الداخلي والخارجي، ففي المدرسة الواقعية سواء في شكلها التقليدي أو بعد ذلك، هناك الاتجاه نحو التقليل من أهمية تأثير الخارج. والعكس في الاعتماد المتبادل، والتبعية وغيرها من المدارس التي تهتم بدرجة أكبر بتأثير الخارجي على الداخلي. أما في الطرح التنظيري الإسلامي الذي نُطوِره، فإن العلاقة بين الداخلي والخارجي هي علاقة تأثير وتأثر مستمرة وليست غلبة أحدهما على الآخر؛ لأن الدعوة موجهة إلى "الخارج" والذي يقوم بها هو "الداخل".

المستوى الثاني، وهو مستوى النماذج الفكرية أو مستوى فكر علماء الأمة: ربما لم تنشر كتابات بعنوان العولمة من رؤية إسلامية، ولكن نستطيع من خلال متابعة إنتاج مفكرين يُساهِمون في تطوير هذه الرؤية الإسلامية في مجالات معرفية مختلفة، أن نُوجِد أكثر من عمل وبتحليل تراكمي له نستطيع أن نستخلص إسهامًا فكريًّا في هذا الموضوع له سمات خاصة في نقده للعولمة من ناحية الفكر والأيديولوجية، وليس في نقده للعولمة كظاهرة ذات تجليات أو حالة نعيشها جميعًا. وسأذكر فقط أسماء بعض الدراسات دون الدخول في المضمون، وهذا مثل: دراسة "طارق البشري" عن مفهوم المعاصرة في كتاب "الحوار حول الإسلام والعروبة" عام 1998 في سلسلة المسألة الإسلامية المعاصرة، وهو كبحث أُلقِي في ندوة لمركز دراسات الوحدة العربية عام 1993 حول مفهوم المعاصرة والقيم الثقافية السائدة في المجتمع العربي. ويقدم فيه "البشري" طرحًا لمعاني العولمة دون أن يستخدم هذا المصطلح على الإطلاق. هناك أيضًا دراسة لـ"د. أحمد كمال أبو المجد" باسم "الأديان والهوية والعولمة"، وقد قدمت كبحث في الجمعية الملكية المغربية. ثم هناك عدة كتابات متنوعة لـ "د.عبد الوهاب المسيري" في نقده للأسس الفلسفية والمعرفية للنموذج المادي العلماني، وخاصة ما يتصل بأطروحات صدام الحضارات ونهاية التاريخ. كما هناك كتابات متنوعة لـ" د.محمد عمارة" و" د.محمد سليم العوا" في مقارنتهما بين العولمة والعالمية في الإسلام. وهناك ما جاء به "علي المزروعي" في كتاب تُرجِم حاليًا باسم "الإسلام والغرب في الثقافة الإمبريالية بين الشمال والجنوب"، حيث يتحدث فيه عن عالمية العقيدة في مواجهة عالمية الدول، وكما يُقارِن في مقالة أخرى بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية. كذلك الكاتب الباكستاني "أكبر أحمد" في كتاب "الإسلام والعولمة وما بعد الحداثة"، حيث يُوجِه النظر بطريقة واضحة جدًا بداية من المقدمة إلى تزايد بروز البعد الثقافي الاجتماعي فيما يتصل بأحوال المسلمين في مرحلة العولمة. وهناك "د.أحمد صدقي الدجاني" في كتاب "وحدة التنوع وحضارة عربية إسلامية في عالم مترابط"، و"د.سيد دسوقي حسن" في "فقه التجدد

الحضاري"، ومؤخرًا ظهر وبعد مضي أعوام كثيرة كتاب "د.سيف الدين عبد الفتاح" "مدخل القيم: إطار مرجعي في دراسة العلاقات الدولية في الإسلام".

وتشترك هذه الكتابات في ثلاثة أبعاد: **أولها**، تناول التحدي الذي يمثله الغرب من الناحية الثقافية والحضارية، وكيف يُمكِن للإسلام أن يُقدم رؤية حضارية لإعادة التوازن في العلاقات الدولية. **أما البعد الثاني**، فهو الانطلاق من منظور قيمي أساسًا، يقوم على التعددية الثقافية والتنوع والتعارف الحضاريين، وليس التنميط الحضاري أو القولبة الحضارية كما في مقولات العولمة في شقها الليبرالي. **ويتمثل البعد الثالث** في إبراز دور الدين في توفير الأساس الأخلاقي والقيمي للتفاعل بين الدول لسد الفراغ فيما يتصل بالمنظومة القيمية الغربية، وهكذا.

المستوى الثالث، وهو مستوى السياسات وقضايا العالم الإسلامي: وربما يكون بعيدا عن مجالنا، ولكنه جدير بالبحث والدراسة والتحليل.

تعقيب

حول العولمة والعلاقات الدولية

أ.د.محمد السيد سليم(*)

أود التعليق على بعض القضايا التي أثارتها د.نادية مصطفى لبلورة بعضها والتعقيب على البعض الآخر:

* فيما يتعلق بالمصطلح، نحن نستخدم تعبير العولمة، ولكن هل نحن نتحدث عن Globalization أم Globalism؟ فهناك فرق كبير بينهما. ولكني ألاحظ أن التعبير الأكثر شيوعًا هو Globalization، وهو تعبير يعني أن هناك عملية عمدية. فنحن لا نتحدث عن ظاهرة Globalism؛ بمعنى أن هناك ظواهر تنشأ بشكل طوعي اختياري ثم تنساب عبر الحدود، ولكننا نتكلم عن عملية قصدية تقوم بها قوى معينة بهدف الترويج لمفاهيم أو لقيم محددة. وبالتالي، لدي تحفظ على تعبير "العولمة" فيما يتضمنه من تعبيرات القصد وطبيعة القوى التي تستتر خلف هذا المفهوم، فأنا أميل إلى استخدام تعبير "العالمية"؛ لأن تعبير "العولمة" حتى في اللغة العربية إنما هو تعبير ركيك، وقد دخل إلى اللغة كتعبيرات أخرى هي مجرد ترجمات حرفية وذلك مثل الخصخصة، ومثل هذه التعبيرات ليس لها مجال في اللغة العربية.

* العولمة ليست نظرية، فلسنا أمام مجموعة من الافتراضات والمقولات النظرية القابلة للاختبار، فهي ليست إحدى نظريات العلاقات الدولية، ولكنها إحدى ظواهر العلاقات الدولية؛ بمعنى أنها ظاهرة شأنها ظاهرة التحول الديمقراطي أو ظاهرة الإقليمية أو التكامل، يمكن أن نرصدها وندرسها من مداخل مختلفة كما أشارت د.نادية.

* أؤكد مع د.نادية أن ظاهرة العالمية ليست ظاهرة حديثة، فكل ما يقال الآن ليس جديدًا، حيث مسألة أن هناك مجتمع عالمي يتبلور ليست بالأمر الجديد، إذ في منتصف الستينيات سنجد المناظرة القائمة في علم العلاقات الدولية بين أنصار مدرسة نموذج الدولة وبين أنصار مدرسة نموذج المجتمع العالمي، ولكن الجديد هنا هو نهاية الحرب الباردة التي خلقت متغيرات جديدة، والتي تكمن خلف طرح هذا المفهوم –العولمة Globalization– الذي يقصد به عولمة معايير وقيم وظواهر معينة، انتهازًا للحظة التاريخية الحاضرة وهي سقوط أية قوى منافسة للقطب الغربي المسيطر على العلاقات الدولية، وبالتالي نحن أمام محاولة إعطاء الظواهر القديمة أبعاد أيديولوجية أو أبعاد فكرية جديدة، انتهازًا للحظة التاريخية الحالية.

* بالنسبة إلى قضية كيف ننظر إلى العولمة في العلاقات الدولية؟

(*) أستاذ العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

نجد أن الأدب النظري في موضوع العولمة Globalization محدود إلى حدٍ كبير جدًا، وما نراه أن النظريات الحالية للعلاقات الدولية قد أخذت مواقف معينة من هذه الظاهرة، لكن العولمة ليست نظرية، ولم يتأصل أو يتبلور حتى فكر نظري حول طبيعة تأثيرها. والسبب في هذا –في تقديري– يرجع إلى الطبيعة الفكرية الأيديولوجية لمفهوم العولمة، ففي الواقع العولمة لا تُقدم لنا نظرية إمبريقية، ولكنها تقدم نظرية في التحليل القيمي Normative Analysis Theory في العلاقات الدولية.

وقد نظرت الواقعية إلى العولمة باعتبارها لا تُغِير طبيعة العلاقات الدولية، فهي قائمة على مفهوم القوة وعلى مفهوم سيادة نموذج الدولة، فصحيح أنها ظاهرة موجودة، ولكنها لا تُغيِر من طبيعة هذه العلاقات، علمًا أن المقصود هنا الواقعية ببعديها التقليدي وغير التقليدي. وهذا بعكس النظرية الليبرالية التي ترى أن العولمة تخلق عالمًا جديدًا مختلفًا تمامًا في خصائصه ومكوناته، وهي تنظر إليها باعتبارها عملية تقوم على أساس التوازن في العلاقات الدولية؛ أي أنها ظاهرة متوازنة، وستؤدي إلى قدرٍ كبيرٍ من الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، وقد قالت نظرية النظم العالمية أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، فهي موجودة، حيث إن فكرة النظام العالمي World System موجودة، ولكنها على جانب آخر نظرت إليها بعكس الرؤية الليبرالية إذ تراها تخلق عالما غير متوازن وتقوم على أساس أن هناك منطقتين للنفوذ أحدهما شمالية والأخرى جنوبية، ومنطقتين أو نطاقين للأمن كذلك أحدهما شمالي يتعلق بأن هناك Security Community في الشمال وآخر صراعي في الجنوب، أي أنها ليست ظاهرة جديدة يمكنها أن تغير في الأسس القائمة في العلاقات الدولية.

أما النظرية الرابعة، وهي نظرية ما بعد الحداثة، فهي النظرية الوحيدة التي نظرت إلى العولمة في بعدها الحقيقي؛ إذ نظرت إليها باعتبارها أحد المفاهيم أو المداخل لدراسة العلاقات الدولية أو لدراسة الظواهر الدولية بصفةٍ عامة. ولم تعتبر أن النموذج الغربي أو غيره هو النموذج الوحيد لتفسير الظاهرة الدولية، فما بعد الحداثة كان لها نظرة أكثر تركيبية وأكثر اقترابًا من النموذج الذي طرحته د.نادية مصطفى والمتعلق بالإسلام والعلاقات الدولية.

* العولمة ظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية، فهناك أبعاد تكنولوجية للعولمة، وهناك أبعاد اقتصادية تتعلق بالتجارة الدولية وبالاستثمارات، كما تتعلق بوجود معايير معينة لأداء النظم السياسية، ولكن لها أيضًا معايير ثقافية وفكرية مهمة جدًا.

والسؤال المطروح في الأدبيات: هل هذه المعايير هي معايير مشتركة، أم أنها معايير غربية يُحاوَل فرضها على المجتمعات الأخرى؟ أي هل العولمة مرادف لـ Westernization، أو بالتحديد هل هي مرادف لـ Americanization، أم أنها تُعبر عن مجموعة من القيم العالمية المشتركة؟، أي هل هي عملية تغريب أو أمركة، أم أنها عملية تشير إلى حضارة عالمية؟

هنا، يوجد خلاف شديد، فهناك مدرسة تقول إن العولمة تعبر عن قيم عالمية، فحينما نتحدث عن الديمقراطية في النموذج الغربي، نجدها قيمة عالمية وليست قيمة غربية فقط، فالديمقراطية موجودة في مختلف الحضارات. وبالتالي، فإن كل ما نقوم به هو بلورة ما هو مشترك بين مختلف هذه القيم. وأنا أميل إلى المدرسة التي تقول إن مفهوم العولمة Globalization في معظم أبعاده هو محاولة لفرض قيم غربية على الحضارات الأخرى، حيث يستتر خلف كل محاولة لخلق نماذج فكرية معينة باعتبار أن النموذج الغربي هو النموذج المثالي، وحينما تطرح نماذج غير غربية يُنظر إليها على أنها مسألة غريبة.

* الحديث عن العولمة لا يجب أن يخفي وجود ظاهرة أخرى في العلاقات الدولية تتناقض مع مفهوم العولمة إلى الحد الذي يدفع بعض دارسي العلاقات الدولية للقول بأن الظاهرة الأساسية في العلاقات ليست العولمة، فالظاهرة الحقيقية في العلاقات الدولية هي ظاهرة الإقليمية الجديدة New–Regionalism وليست الـ Globalization أو Globalism، فهناك اتجاه نحو مزيد من الإقليمية والتمحور الإقليمي وليس نحو العولمة، بدليل أنه في إحصاءات عن حجم التجارة والاستثمارات وانتقال التكنولوجيا، نجد مثلاً بالنسبة إلى اليابان في الثلاثين سنة الأخيرة أن معظم الاستثمارات اليابانية تتجه نحو شرقي آسيا وتنسحب من أمريكا الشمالية ومن أقاليم أخرى، وكذلك تتمحور معظم الاستثمارات الأمريكية في منطقة الباسيفيك، كما أن معظم الاستثمارات الهندية تتمركز في منطقة جنوب آسيا. فهناك ظاهرة جديدة هي Re-Regionalization Global Politics؛ أي أن السياسة العالمية تتجه نحو الإقليمية، ولكنها إقليمية بمفهوم جديد. وهذا يمكن أن يكون موضع مناقشة حيث الفارق بين مفهومي الإقليمية والإقليمية الجديدة ذلك المفهوم الأخير الذي طُرِح بعد الحرب الباردة. وأهم الفوارق التي تتحدث عنها فالأدبيات، هي فوارق تتعلق بما يلي:

أولاً: التعاون الإقليمي ليس شرطًا أن يتم بين دول متجاورة جغرافيًا، وهذا مثل مجموعة دول الثماني الإسلامية، فهي دول غير متجاورة إقليميًا، أيضًا مجموعة دول المحيط الهندي، وهي غير متجاورة جغرافيًا ولكنها تنشئ ترتيبات إقليمية للتعاون.

ثانيًا: ليس شرطًا أن يكون هناك تماثل ثقافي أو أيديولوجي أو فكري بين الدول الداخلة في تعاون إقليمي بمفهوم الإقليمية الجديدة.

ثالثًا: ليس شرطًا أن تتواجد مؤسسة إقليمية Region-Institution، بمعنى أن يوجد ميثاق وأمانة عامة، ولكن يُمِكن أن توجد ترتيبات للتعاون متعدد الأبعاد. وهذا يطرح تساؤل حول ما الفارق بين التعاون متعدد الأطراف، وبين الإقليمية الجديدة؟، وهذه قضية يُمِكن المناقشة بخصوصها.

* فيما يخص قضية الـ Policy Implications التي طرحتها د.نادية فيما يتصل بمفهوم العولمة أو العالمية، نجد أن هناك مدرستين متعايشتين في آن واحد.

المدرسة الأولى ترى أن العولمة قدر محتوم يجب التماشي معه، وبالتالي الحل هو التأقلم مع هذا المفهوم أو الالتحاق به. وهذا يتفق مع ما تردد في مؤتمر دافوس من أن القضية الآن لم تعد السباق بين كبير يقضي على صغير، ولكن الإسراع يقضي على الإبطاء. وبالتالي، فإنه كلما زاد الإسراع للحاق بالعولمة، كان أفضل. وهذه المدرسة موجودة أيضًا في الفكر المصري، وهي تلك التي تدعو إلى الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي بكل شروطه وبدون شروط محلية.

أما المدرسة الثانية، فتقول بأن العولمة –في الواقع– في كل أبعادها الثقافية والفكرية بل والسياسية ليست قدرًا محتومًا، وليست ظاهرة محتومة ولكن يمكن التعامل معها في جوانبها الإيجابية والتحفظ على الجوانب السلبية لها، وبالتالي من الأفضل عدم الدخول في هذا التيار إلا طبقًا للشروط وطبقًا للمدى الذي يُمكِن به اللحاق بهذه الظاهرة.

وفي تقديري، إن الأزمة الآسيوية قد أعطت مصداقية كبيرة للتيار الثاني، فتلك الأزمة المالية التي اندلعت في يوليو 1997 وما أسفرت عنه من نتائج تتعلق بخسارة هذه الدول أظهرت أن المسئول عنها عاملين –كما قال اليابانيون في دافوس– وهما: العولمة، والولايات المتحدة الأمريكية. فالاندماج الشديد وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي دون قيود، ومحاولة فتح باب تحرير العملة وتحرير التجارة الخارجية وعدم وضع قيود، والصراعات التقليدية بين المراكز الرأسمالية ما زالت قائمة. أيضا، فإن الأزمة الآسيوية في الواقع ليست إلا محاولة من الولايات المتحدة للسيطرة على الأسواق وعلى الشركات الآسيوية، ومثل هذا الرأي قاله كذلك "مهاتير محمد". كما أرى أن هذه الأزمة قد وجهت ضربة قوية جدًا لمفهوم العولمة وجعلت القوى الآسيوية الجديدة ومعها قوى أخرى تعيد التفكير في حكمة هذا التيار وفي حكمة الاندماج مع تيار العولمة على الأقل بالشروط التي تطرحها الولايات المتحدة أو يطرحها الغرب.

* لقد أجادت د.نادية طرح الرؤية الإسلامية لمفهوم العولمة، ولكنني ألاحظ أن ما طرح هو رؤية إسلامية للعلاقات الدولية عمومًا وليس رؤية لمفهوم العولمة، فمازلنا في حاجة إلى حديث عن هذه الظاهرة، فإذا كنا نتحدث عن منطلقات إسلامية، فما هي هذه المنطلقات بالتحديد؟ أي ما هي المصادر المرجعية، هل هي القرآن والسنة، أم هل هي اجتهادات الفقهاء؟ وهل هذه الاجتهادات جزء من الإسلام؟

فمن الضروري تقديم تحليل عن الظاهرة في حد ذاتها وليس عن العلاقات الدولية. فالحديث كان عن محرك العلاقات الدولية وأنماط التفاعلات...إلخ، وأنا متفق تمامًا مع د.نادية في هذا، ولكن في تقديري أننا مازلنا في حاجة إلى بلورة رؤية إسلامية مثلما يوجد رؤية آسيوية للعولمة ولنتحدث عنها فيما بعد إن شاء الله.